الدّيار
AD-DIYAR
الثلاثاء 30-11-2010 العدد 7844

من يُحاكم المحكمة؟

ثريا عاصي

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، مستقلة وشفافة ولا تطلب إلا العدالة والحقيقة لتضع حداً لمسلسل الاغتيالات في لبنان. سمفونية ملّ سماعها اللبنانيون وهي تطرق أبواب آذانهم معزوفة على أوتار اميركية واوروبية ولبنانية. فيما الوقائع تشي بالعكس.

من يتابع الاحداث يلاحظ ان المحكمة الدولية ليست إلا فصلا من مسلسل اميركي طويل بدأ في العام ٢٠٠٤ مع القرار ١٥٥٩ ليقين عرابيه بأنه يجب ان يوجه ضربة سياسية لسوريا وحلفائها في لبنان. ولما لم يفلح القرار في تحقيق مصالح العرابين حصل زلزال اغتيال الرئيس الحريري، فانطلق الغرب نحو استكمال المخطط بإطلاق الصرخة لقيام محكمة دولية عبر مجلس الامن بالتزامن مع اتهام سوريا بجريمة الاغتيال. ما دل على ان نشوء المحكمة كان لأهداف سياسية.

وادى مسلسل لجان التحقيق ما ابتغاه الاميركيون ومعهم بعض الاوروبيين من انقسام لبناني، وأجواء فتن داخلية يعانيها اللبنانيون منذ العام ٢٠٠٥. دون ان يؤثر ذلك سلبا على مسيرة حزب الله، او يحمل سوريا على التسليم بالهيمنة الاميركية انطلاقا من العراق المحتل. فكانت حرب تموز التي اشعرت نتائجها الاميركيين والاسرائيليين بالاحباط.

بدا الاميركيون في حيرة من امرهم يبحثون عن سبل جديدة لضرب حزب الله والانتقام منه. فاختاروا المحكمة الدولية لتكون فرصتهم الاخيرة عساهم بواسطتها يتخلصون من حزب الله ومن معادلة الردع التي اقامها في الدفاع عن لبنان وهي اليوم عنصر القلق الاستراتيجي الذي يقض مضاجع الاسرائيليين والاميركيين على السواء.

بات واضحا ان المحكمة ترمي لضرب المقاومة بما يلبي الرغبة الصهيونية وهو ما افصح عنه القادة الاسرائيليون الذين اعربوا مرارا عن اطلاعهم المسبق على قرار ظني تضرب له المواعيد السياسية ويبدو ان محتواه يستند لخرائط اتصالات ومعلومات استخباراتية مصدرها الرئيسي اسرائيل كما كشف مؤخرا وزير الخارجية الصهيوني افيغدور ليبرمان فصولا من دعم اسرائيل للجنة ديتليف ميليس وللمحكمة في كلام يتمم أقوال اشكينازي الشهيرة قبل أشهر.

لحسن الحظ جاء الانجاز التقني للهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان ليكشف على مرأى من العالم كله وثائق ومعطيات تقنية صدق عليها المؤتمر العام للاتحاد الدولي للاتصالات الذي انعقد في المكسيك واستند للكشف التقني اللبناني في قراره بإدانة السيطرة الاسرائيلية على انظمة الاتصالات اللبنانية وهو ما يبطل واقعيا الاستناد لخرائط الاتصالات دون معطيات صلبة جنائيا تدعم الشبهة بحق اي كان وحيث يبدو من الوقائع المتداولة ان المدعي العام لا يملك شيئا من هذا القبيل.

اسرائيل تجنبت الحرب مع المقاومة اللبنانية، لكنها لم تخف آمالها بما ستحققه المحكمة الدولية عبر قرارها الظني المزمع الاعلان عنه باتهام حزب الله باغتيال الرئيس الحريري. وآخر ابداعات الحكومة الصهيونية اجتماعها للبحث في سبل مواجهة احتمال اقدام حزب الله على توتير الاجواء شمالي فلسطين المحتلة هروبا من أزمة سيواجهها في الداخل وهو ما يعني باللغة الاسرائيلية التحضير لحرب عدوانية جديدة على لبنان تتزامن مع القرار الظني، فقد شنت اسرائيل هجماتها على العرب طيلة ستين عاما بواسطة جيش ألصقت به صفة الدفاع الكاذبة.

الادارة الاميركية لا تدخر جهدا للمضي في ما رسمه فيلتمان دعما ماديا للمحكمة الدولية، وتشجيعا لحلفائها اللبنانيين في «ثورة الارز» التي يتباهى مساعد وزيرة الخارجية الاميركية جيفري فيلتمان بأنه راعيها وحاضنها، ولبى استنجاد قادتها به لعرقلة المساعي العربية الرامية لايجاد تسوية بين الاطراف اللبنانيين درءا لفتنة محتملة في حال صدور القرار الظني الذي تحضرت له اروقة المحكمة بتعديلات مشينة قضائيا لنظام عملها وقواعد اجراءاتها بما يجعل منها محكمة عرفية لا مجال فيها لحق الدفاع ويشي بإعداد وجبة جديدة من شهود الزور عبر بدعة الشهادة الخطية التي يمكن حجبها عن المتهمين ووكلاء الدفاع.

الكل يرى ان سباقا جارياً بين الوساطة العربية والعراقيل الاميركية. والغريب ان الذين ملأوا لبنان ضجيجا عن خيارهم العربي هم الذين استعانوا بعرابهم الاميركي لاعتراض طريق الملك عبدالله بن عبد العزيز بعد قمة الرياض التي جمعته بالرئيس بشار الأسد.

الاهداف الاميركية والاسرائيلية المعلنة تدين المحكمة التي باتت عصا، يلوح بها للممانعين المتمردين على سياسة الولايات المتحدة والمشاريع الاسرائيلية.

ان مسيرة توزيع التهم تارة الى سوريا وطورا الى حزب الله، دليل واضح على الطابع السياسي للمحكمة. واذا كان بعضنا مقتنعا بتبرئة الأمم المتحدة حرصا على حيادها، فالتجربة تدعو الى الشك منذ مهزلة لجان التفتيش على اسلحة الدمار في العراق، وهناك في قلب اجهزة الامم المتحدة من يصوب سهام الشك بمصداقيتها فقد كتبت الرئيسة السابقة لوكالة الرقابة الداخلية في المنظمة «أهلينيوس» في رسالة انهاء خدمتها ان مكتب الامين العام للامم المتحدة بان كي مون «مستنفد بالتسريبات» وكشفت انها رفضت طلبات لاجراء تحقيقات داخلية في مثل هذه التسريبات، لانها ترى ان فتح تحقيقات كهذه تسيء جدا الى الامين العام الذي تعهد بالشفافية.

فهل هناك من يتعظ؟ وهل هناك بعد مجال لتجنب ادانة المحكمة ورعاتها في أميركا واسرائيل والامم المتحدة؟ أوليست تحذيرات النائب جنبلاط ناتجة عن معرفة ومعلومات لما يخطط للبلاد؟

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"